قوائم المحتويات متاحة على المجلات الأكاديمية العراقية

مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية

الصفحة الرئيسة للمجلة: https://visj.dws.gov.iq/

التحكيم الإلكتروني في منازعات الأسواق المالية

Electronic arbitration in financial market disputes

م.م. عمر فاروق فوزي صالح

Keywords

Digital files ،Managing the arbitration process ، Financial markets

Abstract

The financial markets sector has witnessed remarkable development with the emergence of electronic platforms, the growth of complex financial products, and the proliferation of cross-border transactions. This has led to the emergence of disputes related to these contracts as one of the most prominent challenges requiring effective, rapid, accurate, and cost-efficient resolution. In this context, electronic arbitration has emerged as a vital tool that meets the needs of the parties involved and enhances their confidence in the settlement process.

E-arbitration has emerged as a form of dispute resolution that empowers parties to manage their dispute resolution proceedings electronically, from submitting applications and documents to holding virtual arbitration sessions and issuing final decisions. Furthermore, it offers digital data protection against damage, loss, hacking, or unauthorized leakage, and allows for greater flexibility in selecting highly qualified arbitrators and experts, thus reducing the likelihood of their refusal to take on the task, in addition to significantly lowering costs.

Adopting electronic arbitration not only provides practical solutions to disputes, but also contributes to enhancing efficiency and effectiveness within the commercial justice system and keeps pace with technological developments that have become a key feature of our current era.

* A.t. omarfaroukfawzi

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال:

المراجعة:

القبول:1\6\2026

الكلمات المفتاحية:

ملفات رقمية، إدارة عملية التحكيم، الأسواق المالية.

ملخص

لقد شهد قطاع الأسواق المالية تطوراً ملحوظاً مع ظهور المنصات الإلكترونية ونمو المنتجات المالية المعقدة وانتشار التعاملات العابرة للحدود، الأمر الذي أفضى إلى بروز النزاعات المتصلة بهذه العقود كأحد أبرز التحديات التي تتطلب معالجة فعالة وسريعة ودقيقة وبأقل تكلفة ممكنة. وفي هذا السياق، برز التحكيم الإلكتروني كأداة حيوية تلبي احتياجات الأطراف المعنيين وتعزز ثقة الأطراف في إجراءات التسوية.

لقد برز التحكيم الإلكتروني كنوع من أنواع التسوية القادرة على تمكين الأطراف من إدارة إجراءات الفصل في النزاع باستخدام الوسائل الإلكترونية، بدءاً من تقديم الطلبات والوثائق، مروراً بعقد جلسات تحكيم افتراضية، وصولاً إلى إصدار القرارات النهائية. وإلى جانب ذلك، فإنه يوفر حماية رقمية للبيانات من التلف أو الفقدان أو التعرض للقرصنة أو التسريب غير المشروع، ويتيح مرونة أكبر في اختيار محكمين وخبراء ذوي كفاءة عالية، مما يحد من احتمالات اعتذارهم عن تولي المهمة، فضلاً عن خفض التكاليف بنسبة عالية.

إن تبني التحكيم الإلكتروني لا يقتصر على تقديم حلول عملية للنزاعات، بل يسهم أيضاً في تعزيز الكفاءة والفعالية داخل منظومة القضاء التجاري، ويواكب التطورات التقنية التي أصبحت سمة رئيسة لعصرنا الراهن.

١. المقدمة:

شهد قطاع الأسواق المالية تحولات متسارعة بفعل ظهور العملات الرقمية، واتساع نطاق التداول بها عبر المنصات الإلكترونية، وتنامي المنتجات المالية المعقدة، وتزايد الترابط العابر للحدود بين الوسطاء والمستثمرين والبنى التحتية للسوق. وفي هذا السياق تتكاثر المنازعات الناشئة عن تنفيذ الأوامر، والإفصاح، وسلوكيات السوق، وإدارة المحافظ، والعقود المشتقة، والخدمات الاستثمارية، بما يجعل سرعة الحسم ودقة المعالجة من عناصر الثقة والاستقرار.

ويبرز التحكيم الإلكتروني بوصفه استجابة إجرائية وتنظيمية لهذه البيئة الحديثة، إذ يتيح إدارة الخصومة وإجراءاتها رقمياً، بدءاً من تقديم الطلبات وتبادل المذكرات والمستندات إلى عقد الجلسات عن بُعد، وصولاً إلى إصدار القرارات وتبليغها عبر قنوات مؤمنة. غير أن إدماج التحكيم في الفضاء الرقمي داخل مجال الأسواق المالية أثار عدة تساؤلات، منها ما يتصل بسلامة إجراءات التحكيم وضمانات الوصول إلى تقاضٍ عادلٍ، وكيفية حماية البيانات المقدمة من القرصنة، وضمان سريتها، وطرق الإثبات الرقمي من قبل الأطراف لها، إضافةً إلى اختصاص المحكمين وولايتهم في نزاعات متعددة الأنظمة، فضلاً عن التفاعل مع قواعد الامتثال والحوكمة ومتطلبات الجهات الرقابية.

كما يفرض هذا الموضوع وجوب الفهم الدقيق للعلاقة بين خصوصية عملية التحكيم ومتطلبات الشفافية التي تميز بعض قطاعات الأسواق المالية، وبين حرية الأطراف في تصميم الإجراءات وحدود ما يفرضه التنظيم المالي من قيود ومعايير.

ومن ثم فإن دراسة التحكيم الإلكتروني في منازعات الأسواق المالية لا تنحصر في تتبع أدوات تقنية، بل يتعداه إلى إعادة تشكيل عدالة خاصة في بيئة عالية الحساسية اقتصادياً، حيث تتقاطع الكفاءة الإجرائية مع المخاطر النظامية، وتتجاور الاعتبارات التعاقدية مع اعتبارات المصلحة العامة وحماية المستثمر، ونزاهة السوق.

أولاً: أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث من كونه يتناول آلية حديثة لتسوية المنازعات التجارية قادرة على مواكبة سرعة التعاملات في الأسواق المالية مع ضمانات العدالة، وتوفير ميزة أخرى

تضاف إلى مميزات التحكيم، ألا وهي تقليل كلفة التقاضي والوقت المستغرق بشكل كبير، إضافةً إلى تبسيط التعقيدات التي ترافق الاختصاص الدولي. كما يوضح البحث أثر التحول إلى التحكيم الرقمي على سرية العملية، وطرق الإثبات والامتثال، ويمهد طريقاً يعزز ثقة المستثمرين ويحد من المخاطر التشغيلية.

ثانياً: إشكالية البحث :

تتركز إشكالية البحث حول مدى صلاحية التحكيم الإلكتروني لتسوية منازعات الأسواق المالية دون الإخلال بكفالة محاكمة عادلة وتوفير متطلبات التنظيم المالي. ويبرز سؤال مهم يتفرع عنه سؤال يتعلق بحدود سرية العملية التحكيمية ودرجة شفافيتها، ومدى اعتماد المحكمين على الأدلة الرقمية، وكيفية إدارة الاختصاص والتنفيذ عبر الحدود مع حماية البيانات المقدمة.

ثالثاً: منهجية البحث

انتهج البحث منهجاً تحليلياً تقويمياً، يقوم على تحليل القواعد المنظمة للتحكيم الإلكتروني ومقارنتها بخصوصيات التنظيم المالي، مع الاستفادة من هذا التحليل في رصد اتجاهات مؤسسية وقانونية مختلفة. كما يبين هذا التحليل المخاطر الإجرائية والتقنية، وتقييم متطلبات الأمن السيبراني وحوكمة البيانات.

رابعاً: خطة البحث

نظراً لحداثة هذا البحث التحكيمي، فسينقسم البحث إلى فصلين رئيسين، ويندرج تحت كل فصلٍ منهما عدة فروع ثانوية. وسنتناول في المبحث الأول أهمية التحكيم الإلكتروني في الوقت المعاصر، أما المبحث الثاني فيناقش أهمية التحكيم في تسوية منازعات الأوراق المالية، وما هي الضمانات المتعلقة بالإثبات، وما سيندرج تحتها من أقسام، وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: أهمية التحكيم الدولي الإلكتروني.

المبحث الثاني: التحكيم في تسوية منازعات الأسواق المالية، وضمانات الإثبات.

المبحث الأول

أهمية التحكيم الدولي الإلكتروني

أصبح التحكيم الدولي الإلكتروني اليوم، من أهمِّ الطرق السلمية لتسوية النزاعات الاستثمارية العابرة للحدود الدولية؛ نظراً لما توفره هذه الطريقةُ من مرونةٍ وسرعةٍ في حل المنازعات الاستثمارية بعيداً عن تدخل قيدي الزمان والمكان، وللانخفاض الكبير في تكاليف إجرائه، وإمكانية إشراك عدد أكبر من الخبراء والأطراف، مع تحسين إدارة الملفات وتبادل المستندات بوسائل مؤمنة. كما يدعم استمرارية العدالة الخاصة عند تعذر الحضور المادي، ويقوي قابلية الوصول إلى الإجراءات، بما يرسخ الثقة في المعاملات الدولية الرقمية.

أولاً: الاستجابة لطبيعة المعاملات الدولية الرقمية وتجاوز قيود المكان والزمان

برزت أهمية التحكيم الدولي الإلكتروني كنوع من التلبية المباشرة لتسوية نزاعات المعاملات الرقمية العابرة للحدود سلمياً، كون الوسط الذي ظهرت فيه هذه النوع من المنازعات التجارية الدولية لا يمكن التعامل معه في سياق المكان المحدد أو الإقليم الواحد، بل وفق سياق الشبكات المتعددة لنقاط الاتصال[١].

إن العقود الدولية المختلفة، وبالأخص التجارية منها، أصبحت اليوم تبرم عبر منصات إلكترونية، بل إن حتى تنفيذها أضحى عن طريق بوابات وأنظمة دفع رقمية، وحتى مراسلاتها أصبحت فورية بسجلات رقمية مرتبطة بخوادم موزعة في عدة دول، وبالنتيجة ستكون نقطة موطن النزاع أقل أهمية للتعيين في عملية التحكيم، فيمكن أن يكون أحد أطراف العقد قاطناً في دولة معينة، وموقع تنفيذ ذلك العقد في دولة أخرى، ومركز إدارته لأعماله في دولة ثالثة، بينما توجد البيانات المنتجة في إثبات الوقائع

(١)امنة روابحي ، التحكيم الالكتروني في تسوية منازعات التجارة الالكترونية ، رسالة ماجستير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستنغام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ،٢٠١٦-٢٠١٧ ، ص ٣٠

ضمن خوادم تقع تقنياً وقانونياً في مواقع متعددة[١]. من هنا اكتسب التحكيم الإلكتروني أهميته كونه ينسجم مع هذا التوزع المكاني، فضلا عن أنه يقدم نموذجاً إجرائياً لا يُفترض فيه اجتماع الأطراف لا في وقت ولا مكان واحد لغرض الفصل في النزاع [٢].

لقد أسهم التحكيم الإلكتروني اليوم بتجاوز قيود زمان ومكان[٣] عقد اجتماعاته؛ إذ بفضل البرمجيات الحديثة التي أسهمت بشكل فعال في عقد اجتماعات مشتركة، الإجرائية منها والموضوعية، بين الأطراف بشكل فعلي، بالإضافة إلى إمكانية تبادل المستندات والمذكرات والتبليغات، كما أن عملية الإيداع الإلكتروني للوثائق والمستندات قد قللت بشكل كبير الوقت الضائع في عملية المراسلات التقليدية، بالإضافة إلى حدِّها من خطورة التعطيل بسبب عوائق لوجستية (كحالات الحروب أو الأوبئة أو تأخر الطيران... إلخ)، وبالتالي تجعل عملية وصول المحكمين إلى العدالة التحكيمية أكثر واقعية ضمن العلاقات الدولية المتسارعة [٤].

إن المرونة التي يكسبها التحكيم الإلكتروني لا تقتصر على الجانب الشكلي فقط، بل إنها تدخل في جوهر العملية التحكيمية عن طريق إدارة ملفاته رقمياً، مما يضمن مركزية خزن معلومات العملية من جهة، وسهولة الرجوع إليها من جهة أخرى [٥]، إذ إن المنازعات الدولية تكون في الغالب غزيرة المستندات والوثائق، فنراها مقسمة إلى عدة ملفات إلكترونية وبيانات رقمية ومراسلات بريدية ومحادثات عمل، وهذه المواد يصعب التعامل معها بكفاءة إذا ما كانت ورقية أو بتبادل غير منتظم، إذ إن إدارة تلك الملفات رقمياً ستسهل على أطراف التحكيم ضبط تلك المستندات وتحديد صلاحية من له حق الاطلاع عليها ومعرفة إيداعاتها وربط الأدلة المرسلة من طرفي النزاع بمستنداتها بكل سهولة ويسر[٦]، وبالتالي ستقلل من التباس عدد النسخ المعتمدة ومواعيد تقديمها لتقديم نوع من المطابقة البنيوية بالإثبات الرقمي، كون التحكيم في العراق خاضع للمواد (٢٥١-٢٧٦) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل [٧]، لقد اشترط قانون المرافعات المدنية العراقي كتابة اتفاق التحكيم[٨] لذا يمكن اعتبار الرسائل الإلكترونية موثقة إذا ما توافرت شروط إثباتها، إلا أن قانون الإثبات لم يذكر صراحة عملية التحكيم الإلكتروني كعملية تسوية رضائية، لكن المادة (٢٥٢) منه أجازت اتفاق الأطراف عليه، وتعتمد النسخة الإلكترونية للقرار كنسخة أصلية بعد استيفائها للشروط

(١) جمال محمود الكردي، القانون الواجب التطبيق في دعوى التحكيم دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٦٥

(٢) محمد خالد الحضين، اتفاق التحكيم الالكتروني، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الحقوق ، قسم القانون الخاص . الاردن ،٢٠١١ ص ٤٨ .

(٣) ترتب على ذلك أن اختلاف المناطق الزمنية، الذي كان يمثل عبئاً عملياً في النزاعات الدولية سابقا ، تحول اليوم إلى عنصر قابل للإدارة عبر جدولة مرنة واجتماعات أقصر وأكثر تركيزاً ، وإتاحة العمل على الملف بصورة غير متزامنة حيثما أمكن . بلال عبد المطلب بدوي ،التحكيم الالكتروني كوسيلة لتسوية منازعات التجارة الالكترونية ، مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية ، جامعة عين شمس ، كلية الحقوق ، مصر ، مج٤٨، ع١ ،٢٠٠٦ ، ص١٤٢.

(٤) محمد العيش الصالحين، الكتابة الرقمية طريقا للتعبير عن الإرادة ودليلاً للإثبات، ط ١ ، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨ ص ٥٢

(٥) محمد عبد الوهاب العداسين . التحكيم الالكتروني كوسيلة لتسوية منازعات التجارة الالكترونية دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، جامعة ال البيت ، كلية الحقوق ، الاردن ،٢٠٠٩ ، ص٥٦.

(٦) بسمة فوغالي ، التحكيم الالكتروني في عقود التجارة الدولية ، اطروحة دكتوراه . جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، الجزائر ٢٠٢٢، ص٢٤.

(٧) نصت المادة ٢٥١ من قانون المرافعات المدنية على " يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين كما يجوز الاتفاق على التحكيم في جميع المنازعات التي تنشا من تنفيذ عقد معين " .

(٨)لقد نصت المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات المدنية على " لا يثبت الاتفاق على التحكيم الا بالكتابة و يجوز التفاق عليه اثناء المرافعة ، فاذا ثبت للمحكمة وجود اتفاق على التحكيم او اذا اقرت اتفاق الطرفين عليه اثناء المرافعة فتقرر اعتبار الدعوى مستأخرة الى ان يصدر قرار التحكيم ".

القانونية [١].

لقد قلل الكثير من أهمية التحكيم الإلكتروني كنوع من الضمانة الحقيقية لتسوية النزاعات التجارية بشكل عادل لتجاوزه شرطي الزمان والمكان، إلا أن ما يجب فهمه أنه نوع من التطور؛ فالتمكين الإجرائي لأطراف التحكيم، والوثوق بالتبليغ الإلكتروني، والتحقق من هوية جميع الأطراف، وعملية تكافؤ فرص تقديم الدفوع والمستندات ومناقشتها، وضمان عدم التأثير غير المشروع على الشهود، تعد من أهم سمات هذا النوع من التحكيم، إضافة إلى أن التصميم التقني والقانوني له قد حقق جزءاً من الثقة في سلامة الإجراءات وحماية البيانات، لذا فقد أصبح التحكيم الدولي الإلكتروني تعبيراً عن تطور العدالة بصيغة متجاوزة لقيود الزمان والمكان، مواكبةً لواقع الاقتصاد العالمي الحديث، شريطة عدم تخليه عن متطلبات النزاهة والعدالة والإنصاف[٢].

ثانياً: تعزيز الكفاءة الإجرائية وخفض الكلفة وتحسين إدارة الوقت:

تبرز أهمية التحكيم الإلكتروني في تعزيز كفاءة الإجراءات[٣]لكونه ينقل إدارة العملية التحكيمية من الوسائل التقليدية القديمة إلى إدارة إلكترونية رقمية تقلل الزمن والكلفة، إذ إن التأخير الذي يحصل في الظروف التقليدية ليس سببه تعدد الأطراف وتعقيد الوقائع فحسب، بل إنه كثيراً ما يصطدم بأعباء إدارية كتبليغ الأطراف التي غالباً ما تكون عابرة للحدود، وتنسيق مواعيد سفر الأعضاء، وتهيئة فنادق إقامة وقاعات تتناسب مع حجم الموضوع، وتهيئة عدة نسخ من مستندات القضية لأعضاء اللجنة التحكيمية التي غالباً ما تكون كبيرة جداً [٤].

إن عملية التحكيم الإلكتروني قد استبدلت المسارات القديمة الخاصة بإرسال واستلام الوثائق تقليدياً بقنوات إيداع إلكترونية رقمية قابلة للتوثيق، مما قلّص فترات الانتظار المرتبطة بالبريد الدولي واختلاف النظم الإجرائية الوطنية، وجعل الآجال أكثر قابلية للتحقق والمساءلة[٥].

أما كفاءة التحكيم الإلكتروني فإنها تتحقق عندما تدار تلك العملية بمنصة إلكترونية متخصصة، فهذه المنصة ستعمل عمل مستودع مفهرس سهل الوصول إلى المستندات، وتنظم جودة سير الخصومة بتوثيق آلي، وتُشعر أطراف الدعوى بمواعيدها تقليلاً للمنازعات الإجرائية الثانوية، إضافة إلى مساعدة هيئة التحكيم على إنفاذ أوامرها الإجرائية بدقة، والحد من ازدواجية تقديم الدفوع، ويعزز إمكانية الإدارة الاستباقية للخصومة [٦]وذلك بتحديد نقاط النزاع بشكل مبكر وضبط نطاق الطلبات وتوجيه أطراف التحكيم نحو الدفوع المنتجة في الإثبات،

---

(١)بينت المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات المدنية على " ١- يصدر المحكمون قرارهم بالاتفاق او بأكثرية الآراء بعد المداولة فيما بينهم مجتمعين وطبقا لما هو مبين في هذا القانون و يجب كتابته بالطريقة التي يكتب بها الحكم الذي يصدر من المحكمة ٢- يجب ان يشتمل القرار بوجه خاص على ملخص اتفاق التحكيم و اقوال الخصوم و مستنداتهم و اسباب القرار و منطوقه و المكان الذي صدر فيه و تاريخ صدوره و تواقيع المحكمين .

(٢)محمد السعيد رشدي حجية وسائل الاتصال الحديثة في الإثبات، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٣، ص ٦٥ .

(٣) عرفت **كفاءة الإجراءات** بانها مقياسٌ لسهولةِ و سرعةِ تنفيذ العمليات لتحقيق افضل النتائج باقل تكلفة ممكنة وبوقت قياسي مقارنة بالحالات الاخرى هدفها أتمته المهام التي كان تدار بشكل يدوي سابقا وتقليل خطوات العمل و تحديد الاولويات لزيادة الفعالية والجودة باستخدام انظمة تكنلوجية حديثة . خالد ممدوح ابراهيم ، التحكيم الالكتروني في عقود التجارة الدولة ، ابرام العقد الالكتروني ، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة ، مصر ،٢٠٠٨، ص ٧٢.

(٤) محمد خالد الحضين، اتفاق التحكيم الالكتروني، رسالة ماجستير ، مصدر سابق ، ص ٥٢.

(٥) فارس علي عمر ، سجى عمر شعبان آل عمرو، جلسة التحكيم عن بعد واحترام المبادئ الاساسية للتحكيم دراسة تحليلية مقارنة ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك ، كركوك ،٢٠١٨ ص ٣٤٧

(٦)استباقية الخصومة : عبارة عن نهج قانوني حديث يمنح المحكمين سلطة التحكم بوتيرة التقاضي و مساره منذ بداية القضية بهدف منع اطالة امد النظر بالقضية وتقليل التكاليف وحماية الادلة من الضياع .حسين المؤمن . الوجيز في التحكيم شروطه واقسامه و إجراءاته- احكامه شرعا وقانونا ، مطبعة الفجر ، لبنان ،١٩٧٧، ص٥٣.

الأمر الذي سينعكس فعلياً على سرعة ودقة القرار المتخذ [١].

إن موضوع تقليل كلفة العملية التحكيمية لا يقتصر على مصروفات السفر والإقامة والطباعة فحسب، بل إنه يمتد إلى حذف جميع الكلف غير المباشرة في العملية والمتمثلة في تعطيل أعمال الأطراف واستنزاف الموارد البشرية، كون الطريقة التقليدية في التحكيم تحتاج إلى تفرغ عدة فرق، سواء القانونية منها أم الفنية أم الإدارية، لمدة ليست باليسيرة، وهذا عكس التحكيم الإلكتروني الذي سيختصر فترات انقطاع عمل جميع الأطراف في القضية، ويمنح فرصة انتقاء الخبراء الأكفاء عند الاحتياج إليهم. إن لجوء أطراف النزاع إلى التحكيم الإلكتروني يمنح المحكمين فرصة التركيز على أصل الموضوع [٢].

وتظهر الأهمية الاقتصادية في المنازعات المتوسطة ذات التعقيد العالي عندما يكون طريق الإجراءات التقليدية غير مناسب في حسم موضوع النزاع لأطرافه [٣]، وتساهم أجهزة التواصل المرئية في زيادة جودة إدارة الوقت بسبب إعادة تصور شكل الجلسة التحكيمية [٤]، التي ستعطي مرونة أكثر لهيئة التحكيم وسيطرةً على الموضوع، وتمنع أي تراخٍ قد يحصل، وتمنع عملية تأجيل النظر بالقضية بسبب تضارب مواعيد سفر هيئة التحكيم أو الحالات الطارئة [٥].

لقد حقق التحكيم الإلكتروني اليوم ما يمكن وصفه بالسرعة المعقولة التي وازنت بين كفاءة العملية التحكيمية وعدالتها؛ لأن غاية التحكيم الإلكتروني ليست اختزال الإجراءات على حساب حق الدفاع، بل توجيه الموارد الإجرائية نحو ما يخدم الفصل في النزاع بشكل فعلي، وتقليل الهدر الناتج عن عملية التحكيم التقليدية، لنجد أن إعادة هندسة العملية التحكيمية بالشكل الذي يجعلها أكثر تلاؤماً مع زمن الأعمال الدولية ومعايير الحوكمة الإجرائية الحديثة، مع بقاء معيار الإنصاف الإجرائي هو الضابط الحاكم لشرعية هذه الكفاءة [٦].

ثالثاً: دعم السرية وحماية البيانات وإدارة المخاطر في بيئة تنافسية

من المعروف أن عنصر المنافسة موجود بين الأطراف منذ ظهور التجارة الدولية، إلا أن التطور التجاري الدولي الحالي قد بين أهمية التحكيم الإلكتروني لأطراف النزاع من جهتين مهمتين؛ أولاهما سرية العملية لما لها من حماية لمراكز أطراف النزاع في سوق التجارة، وثانيتهما حماية بيانات القضية بوصفها التزاماً قانونياً وتشغيلياً، وقد ازدادت أهميته مع أتمتة العمليات، كون أغلب المنازعات التجارية الدولية الحالية متمركزة حول معلومات تمثل

(١) نور حمد الحجايا ،القانون الوجب التنفيذ على موضوع لنزاع الخاضع للتحكيم ، المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية ، جامعة مؤتة ، الجزائر المجلد ٣ العدد٣ . ص٥٤.

(٢) علي شريف الزهرة، التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الالكترونية، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.٢٠١٥-٢٠١٤، ص٨٩.

(٣) محمد ابراهيم ابو الهجاء ، التحكيم الالكتروني ، الوسائل الالكترونية لفض المنازعات – الوساطة والتوفيق – التحكيم – المفاوضات المباشرة ، عمان ، ط١ ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،٢٠٠٩، ص ٤٦.

(٤) يسهل التحكيم الإلكتروني عملية تحديد زمان و وطول مدة انعقاده . اذ نجد في بعض الاحيان صعوبة عقد جلسات طويلة وذلك لضيق وقت احد المحكمين يبرز التحكيم الالكتروني كوسيلة لعقد عدة جلسات بشكل الكتروني بجلسات اقصر و تركيز اكثر على شاهد محدد او خبير معين ، مع امكانية عقد اجتماعات اجرائية سريعة في حال حصول امر معين .فارس علي عمر ، سجى عمر شعبان آل عمرو، جلسة التحكيم عن بعد واحترام المبادئ الاساسية للتحكيم دراسة تحليلية مقارنة ، مصدر سابق ص٤٧٠

(٥)قد تكون سرعة التواصل هذه مضرة لاحد طرفي النزاع وذلك لاختلال تكافؤ الفرص وضمانة فسح المجال لهم في تجهيز اولياتهم بغية عرض عادل لدفوعهم و مناقشتها .محمد عبد الوهاب العداسين . التحكيم الالكتروني كوسيلة لتسوية منازعات التجارة الالكترونية دراسة مقارنة ، مصدر سابق ، ص ٢٣

(٦) احمد عبد الرحمن صالح النجار ، اتفاق التحكيم الالكتروني ، بحث مقدم الى المجلة المصرية للدراسات القانونية و الاقتصاد ، العدد ١٠ ، ٤ يناير ٢٠١٨ ص ٣١٤ .

جوهر الميزة التنافسية بين الأطراف، كنماذج التسعير، وقوائم العملاء، وخطط التوسع، ووصفات التصنيع، والشفرات المصدرية، وبيانات الأداء المالي أو الامتثال الداخلي، إذ إن الخطر في هذه الحالة لا يقتصر على رد الدعوى فقط، بل يمتد إلى اتضاح هيكل العمل نفسه أمام المنافسين أو الشركاء المتفاوضين؛ لذلك تعد السرية المرافقة لعملية التحكيم الإلكتروني ليست ميزة إجرائية لهذه العملية فحسب، بل هي نهج لحماية قيمة المعلومة وحمايتها من التسريب بما يضر مصالح أحد أو كلا أطراف النزاع؛ لأن نظام التحكيم الإلكتروني يحمل بين طياته برامج حماية للمعلومات ضمن الإجراء الواحد ببروتوكولات وترتيبات خاصة بالأمن السيبراني، وآلية عالية الدقة للتعامل مع الوثائق الحساسة، ونظام إبلاغ سريع لإيقاف التسرب المعلوماتي في حال حصوله من دون الإضرار بحق الأطراف في الدفاع [١].

فإذا ما صيغت تلك الضمانات بشكل جيد ومتكافئ مع طبيعة النزاع وخطورة البيانات المقدمة من قبل الأطراف، سيتحول شعار سرية المعلومة إلى منظومة تشغيلية كفوءة قابلة للتنفيذ، وتصبح حماية بيانات القضية جزءاً من عدالة الإجراءات لا عبئاً خارجياً عليها، بالإضافة إلى تعزيز ثقة أطراف النزاع بأن اختيارهم للتحكيم الإلكتروني قد مكّنهم من حماية مصالحهم المشروعة ضمن السوق المشتد بالتنافس لما لتلك المعلومات من حساسية [٢].

رابعاً : تعظيم قابلية الوصول والإنصاف الإجرائي وتحديث أدوات الإثبات

من خلال الفقرات السابقة تتضح أهمية التحكيم الإلكتروني من زاوية قابلية الوصول إلى العملية التحكيمية والإنصاف الإجرائي، لقدرته على إعادة توزيع الفرص على الأطراف بغية مشاركتهم ضمن الخصومة بشكلٍ متساوٍ، وتقليل فجوة التواصل التي تُحدثها الحواجز الجغرافية وتكلفة النقل أو بعض الظروف الطارئة التي يمكن أن تعيق عملية التحكيم، فالعديد من النزاعات الدولية تنشأ بين أطراف غير متماثلين من الجانب المادي أو من حيث القدرة على التنقل، إذ إن حضور أحد الأطراف مرافعات التحكيم يمكن أن يكون حملاً يثقل كاهله مقارنة بالطرف الآخر[٣] ، فالتحكيم الإلكتروني سمح للأطراف بالمشاركة عن بعد، ولم يبقِ الطرف القليل القدرة حبيس الظروف اللوجستية، بل سيتمكن من أداء إجراءات فعلية تتيح له عرض دعواه ودفوعه ومناقشة ما يقدمه خصمه من دفوع وأدلة ضمن فترة زمنية قريبة ومقبولة [٤].

تبرز أهمية لجوء الأطراف إلى التحكيم الإلكتروني أيضاً ليس بإزالة الحواجز المادية فحسب، بل تتخطى ذلك إلى كون هذا النظام أتاح فرصة مشاركة عدد أكبر من الأطراف (محكمين أو خبراء) على اختلاف لغاتهم وخبراتهم وتقنياتهم وبناهم الرقمية، إذ إن هذه المنصة عندما تدار بإجراءات واضحة ومبسطة يتعزز فهم تلك الإجراءات، ويمكن متابعة مسار الدعوى بشكل أكثر بساطة وسهولة بسجل موحد يتضمن مواعيد الجلسات

(١)ايناس خلف محمد الخالدي ، التحكيم الالكتروني ، القاهرة ، مطبعة دار النهضة العربية ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٧.

(٢) محمد خالد الحضين، اتفاق التحكيم الالكتروني، رسالة ماجستير ، مصدر سابق ، ص ٥٥.

(٣) في كثير من الاحيان يكون الجانب المادي عائقا مهما في تحديد العملية التحكمية من حيث تكاليف السفر و الاقامة والحصول كما وان العامل الصحي لاحد الاطراف يعد ايضا نوعان من انواع المحددات لعقد جلسات التحكيم على سمات الدخول يعد الجانب المادي من العوامل المهمة المحددة لما لتكاليف السفر و الاقامة و حصول سمات الدخول او حالة احد الاطراف الصحية تحد من تحديد الجلسات و موعدها او المشاركة فيها، محمد خالد الحضين، اتفاق التحكيم الالكتروني، رسالة ماجستير ، مصدر سابق ، ص ٥٧.

(٤)يمكن التحكيم الإلكتروني دعم مبدأ المساواة بين الخصوم بصورة عملية، ليس عبر نصوص مجردة فحسب ، بل عن طريق تخفيف العوائق التي قد تنتج تفاوتاً غير مبرر في القدرة على الحضور والمتابعة والتفاعل. مصطفى محمد الجمال، وعكاشة عبد العال التحكيم في العلاقات الخاصة والدولية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان،١٩٩٨، ص ٣١

وإشعار الأطراف بشكل آلي [١]. لذلك فإن الإنصاف الإجرائي[٢] يرتبط بقدرة هيئة التحكيم على تهيئة بيئة تقنية مناسبة وتأمين طرق مقبولة أخرى في حال تعذر الاتصال بين الأطراف، وترتيب أجندة المرافعات والاجتماعات التداولية بما لا يؤثر على باقي الأطراف لاختلاف تطورهم التكنولوجي والفارق الزمني[٣] .

نستخلص أن أهمية التحكيم الإلكتروني تتزايد بشكل ملحوظ، لا سيما في تطوير وتحديث وسائل الإثبات، كون النزاعات الدولية الحالية تعتمد اليوم بشكل كبير على الأدلة الرقمية والبريد الإلكتروني والسجلات والبيانات والمنصات والملفات، والعقود المبرمة إلكترونياً، بالإضافة إلى التواقيع بصيغة رقمية والبيانات والتطبيقات والبرامج ضمن عملية إثبات مرتبة بشكل منظم وقواعد إجرائية معروفة بخصوصيتها في معالجة مسائل الأصالة، وسلسلة الحيازة، وسلامة البيانات من العبث، ومعايير الاعتماد عند وجود بيانات مخزنة أو منتجة آلياً. إذ إن التحكيم الإلكتروني يمنح مساحة أكثر اتساقاً للتعامل مع هذه الأدلة، كونه يسمح بعرضها وتحليلها في بيئة رقمية، وتقديمها بصيغ منظمة قابلة للبحث والربط، وإتاحة التعاون بين الفرق القانونية والخبراء التقنيين دون بطء النقل الورقي. كما يتيح عقد جلسات خبرة عن بعد، وهو أمر بالغ الأهمية عندما تتطلب الدعوى خبراء متخصصين يصعب جمعهم في مكان واحد، أو عندما تكون الحاجة إلى الخبير مرحلية ومحددة.

٣.المبحث الثاني: التحكيم في تسوية منازعات الأسواق المالية

عدَّ التحكيم اليوم خيار كثير من المتنازعين لتسوية نزاعاتهم المتعلقة بالأسواق المالية، لحساسية هذا القطاع وارتباطه بعامل الثقة إذ يؤدي التسوية السلمية غير القضائية لتلك النزاعات إلى استقرار المعاملات المالية وسرعتها ، اذ ان المخاصمات الحاصلة بين المستثمرين والوسطاء والجهات المصدرة توصف بانها من النوع المعقد غزيرة المستندات و الوثائق متشابكة من حيث التنظيم ، مما يبرز ضرورة استعمال الية تتسم بالمرونة والسرعة و الكفاءة العالية لتسوية هذه النزاعات بصيغة تجمع بين سرية العمل وحماية حقوق المستثمر بشكل متوازن[٤]

أولاً: خصوصية منازعات الأسواق المالية وطبيعتها الفنية المعقدة:

تكمن ميزة منازعات الاسواق المالية بانها تدور في محيط اقتصادي حساس جدا من ناحية ثقة العملاء و الزمن والمعلومات، إذ إن آثار خرق الالتزام التعاقدي أو الخطأ المهني لا تقاس بالمفهوم التقليدي وإنما يتعداه ليشمل المراكز الاستثمارية وتغير أسعار السلع مع الالتزام بالشروط التنظيميةk[٥] فالعلاقة بين المستثمر والوسيط أو مدير المحفظة (Portfolio Manager)[٦] أو الجهة

(١) اذ ان البرامج المخصصة في التحكيم الالكتروني تراعي نقطةسرعة الوصول الى البيانات بشكل سهل بعيدا عن التعقيدات بعض البرامج التي ستزيد من احتمالية اللجوء الى هذا النوع من التحكيم . حسام الدين فتحي ناصف : التحكيم الالكتروني في منازعات التجارة الدولية دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠٠٥ ص ٦٤.

(٢)الإنصاف الإجرائي (Procedural Fairness) هو مبدأ قانوني وإداري لضمان عدالة العمليات والقرارات المتخذة بشكل محايد وشفاف و اعطاء اطراف النزاع فرصة حقيقية لتقديم دفوعهم ومناقشتها قبل اصدار أي قرار نهائي . اذ يستند الى تنفيذ القواعد بشكل عادل بغية تعزيز ثقة الاطراف بالأنظمة القضائية . فارس علي عمر ، سجى عمر شعبان آل عمرو، جلسة التحكيم عن بعد واحترام المبادئ الاساسية للتحكيم، مصدر سابق ص٤٧٠.

(٣) عبد القادر بريش ، معمر حمدي ، دور التحكيم الالكتروني في حل منازعات التجارة الالكترونية دراسة تحليلية مقارنة ، مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة جيلالي بو نعامة خميس ، الجزائر العدد ١ المجلد ١ لسنة ٢٠١٠ ص ١١٠.

(٤) خالد ممدوح و التحكيم الالكتروني في عقود التجارة الدولية ، مصدر سابق ، ص ٧٥

(٥) علي شريف الزهرة، التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الالكترونية، أطروحة دكتوراه مصدر سابق ، ص ٥٢

(٦) هواسم يطلق على الخبير المالي للشركة والذي يعد مسؤولاًعن اتخاذ القرارات الاستثمارية فيها ، كشراء وبيع الأصول (أسهم،

المصدرة لا يمكن اختزالها بعملية توجز بتبادل منفعة بسيطة بين الأطراف، بل هي عملية تقوم على سلسلة من العمليات التنظيمية المتشابكة مع بعضها البعض[١]، ولهذه الاسباب يمكن للتراع أن يتجه إلى طريق متداخل يجتمع فيه تفسير العقد واللوائح، وتقييم السلوك المهني بحسب معايير السوق العالمي[٢] فضلًا عن تحليل بيانات التداول والعمليات التي تجعل للوقائع طبيعة فنية لا تنفصل عن تشغيل السوق نفسه[٣].

ن تعقيدات التحكيم من ناحيته الفنية قد ازدادت اليوم بشكل كبير إذا ما ارتبطت بالأدوات المالية الحديثة أو أطر التبادل الكترونية، إذ يتعين معرفة آلية الهامش الربحي وكيفية إدارة الضمانات وطرق احتساب الأرباح والخسائر، وآلية عمل أوامر الحد والإيقاف، وفي أي حالة يعد التنفيذ متباطئا أو بعيدا عن السعر المرجعي (Reference Price)[٤]، وأثر الانزلاق السعري(Slippage) [٥] والسيولة النقدية المتاحة (Cash Liquidity)[٦] وعمق السوق[٧] Market Depth.

إن بعض الإشكالات المالية قد تظهر بين الأطراف عند إجراء معاملات مالية كالمقاصة والتسوية كحالة فشل التسوية وتحديد لحظة انتقال الملكية[٨]وحدود مسؤولية

سندات، نقد) نيابة عن المستثمرين (أفراد أو مؤسسات). فعمله يهدف إلى تحقيق أفضل عوائد مالية ممكنة مقابل مستوى مخاطر مقبول، من خلال تحليل السوق وتخصيص الأصول بذكاء. اشرف وفا محمد ،القانون الواجب التطبيق على عقود الاستثمار الدولية في مجال التحكيم مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، ملحق خاص ،العدد ٤، الجزء الاول ٢٠١٩ هامش ص ١٢٨.

(١) هنالك العديد من الالتزامات المتبادلة يجب على الاطراف عدم مخالفتها كوجوب الالتزام بملاءمة المنتج للمستثمر ، ومعيار تنفيذ الأوامر بأفضل الشروط ، وضوابط إدارة تعارض المصالح، وحدود المخاطر المسموح بها وفق سياسة استثمارية أو وفق تعليمات العميل . طارق البختي ، التجارة الالكترونية واليات تسوية النزاعات المرتبطة بها ، مجلة الحقوق العدد٢١ ،دار نشر المعرفة ، المغرب، ٢٠١٩ ص ٢٤٨.

(٢) هي مجموعة من النقاط التي تقييم تصرفات هذا الطرف او ذاك عن طريق القياس وتحليل تصرفات الموظف، أدائه، ومدى التزامه بأخلاقيات العمل، وتفاعله داخل بيئة العمل (مثل الاحترام، التواصل، والاحترافية). يُستخدم هذا التقييم لتحديد نقاط القوة والضعف، وتحسين الإنتاجية، وضمان التوافق مع معايير المؤسسة.حسن عبد المطلب الاسرج ، سوق الاوراق المالية في تنمية الادخار في مصر ، رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة الزقازيق ، مصر ٢٠٠٢، ص ٤٨.

(٣) نريمان عبد القادر ، اتفاق التحكيم في المواد المدنية و التجارية رقم ٢٧لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته مستقبل التحكيم الالكتروني و اتفاقه ٢٠١٦، .ط٢، دار ٢ دار الجامعة الحديثة ، الاسكندرية ص ١٢

(٤) هو السعر الذي يستخدمه المستهلكون أو الشركات كمعيار أو نقطة مقارنة لتقييم مدى عدالة أو انخفاض سعر منتج معين. يمثل هذا السعر الأصلي أو الأعلى للسلعة، ويستخدم كأداة تسويقية (ضمن التسعير النفسي) لتحفيز الشراء من خلال إظهار الخصومات، أو كمتوسط سعر سائد في السوق ، سامية عمر عبدة ، ، ترابط الاسواق المالية العالمية خلال الفترة القصيرة ،رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٦.

(٥) هو الفرق بين السعر المتوقع لصفقة التداول والسعر الفعلي الذي تم تنفيذها به، ويحدث عادةً أثناء التقلبات الحادة في الأسواق، أو ضعف السيولة، أو عند تداول كميات كبيرة. قد يكون هذا الانزلاق سلبياً (تنفيذ بسعر أسوأ) أو إيجابياً (تنفيذ بسعر أفضل) ، هدية جمول ، قانون الاسواق المالية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية و الادارية ، الجامعة الاسلامية ، بيروت ،٢٠١١ ص ٥١.

(٦) هي قدرة الفرد أو الشركة على تحويل الأصول إلى نقد جاهز وسهولة دون خسارة قيمتها، لتغطية الالتزامات المالية قصيرة الأجل (مثل الرواتب، الموردين، والديون العاجلة). تشمل النقد الفعلي، الحسابات الجارية، والاستثمارات سريعة التسييل، وتعد مؤشراً حيوياً للصحة المالية ، حسين عبد المطلب الأسرج ، سوق الاوراق المالية في تنمية الادخار في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، مصر ، ٢٠٠٢، ص ٤٢.

(٧)هو مصطلح مالي يشير إلى قدرة السوق أو ورقة مالية معينة (مثل سهم أو عملة) على استيعاب أوامر البيع والشراء الكبيرة دون أن يتسبب ذلك في تغيير حاد أو مفاجئ في سعره، هدية جمول ، قانون الاسواق المالية ، رسالة ماجستير مصدر سابق ص ٥١.

(٨)لحظة انتقال الملكية في السوق هي النقطة الزمنية القانونية أو التقنية التي تصبح فيها الأصول (أسهم، عقارات، سلع) ملكاً للمشتري

أمين الحفظ (Custodian)[١]. أو غرفة المقاصة (Clearing House)[٢] والتمييز بين الأعطال التشغيلية (Operational Failures)[٣] والمخاطر النظامية (Systemic Risk[٤]) لكون هذه القضايا تحتاج دراسة السجلات الإلكترونية بشكل مركز وتقارير أنظمة التداول بما فيها الطوابع الزمنية وسلاسل الأوامر ومسارات توجيهها وهي بيانات قد تكون كثيفة ومعقدة لا يمكن فهمها دون خبرة تقنية ومالية. في هذا السياق يبرز التحكيم كآلية ملاءمة خاصة أنه يسمح بمواءمة هيئة الفصل مع طبيعة النزاع عبر اختيار محكمين يمتلكون فهماً لاقتصاديات السوق وأعرافه، إلى جانب الدراية إن هيئة التحكيم، ومن خلال خبرتها، يمكنها ومن دون اللجوء الحرفي إلى القواعد العامة، تقدير ما إذا كان سلوك أحد أطراف النزاع منسجمًا مع حجم العناية الواجب بذلها من قبل وسيط محترف في العمل أو مديرًا للأصول أم لا، وهل إنَّ قرارات الاستثمار قد استندت إلى تفويض مسبق صحيح، أو أن إرادة الأطراف قد اتجهت نحو الإفصاح بشكل كامل وصحيح عن حجم المخاطر المتعلقة بذلك [٦]. علاوة على أن التحكيم يسمح بالتعامل المرن مع الخبراء والفنيين، سواء تم تعيينهم بشكل مستقل أو بتنظيم جلسات استماع لتفسير البيانات والنماذج الحسابية، بما يسهم في حل تعقيدات نقطة الخلاف وجعلها مسألة قابلة للفحص والمناقشة[٧].

إنَّ منازعات الأسواق المالية تفترض وجود تحديات تتعلق بأصل السجلات الرقمية وسلامة بياناتها، وحدود الاعتماد على المخرجات الآلية للأنظمة، لذا فإن عملية التحكيم ستسمح بتكييف قواعد الإثبات بشكل يتلاءم مع بيئة القضية، مثل تنظيم آلية تقديم قواعد البيانات والتقارير الفنية، ووضع آلية تدقيق السجلات وتحديد نطاق الطلبات بالشكل الذي يمكن بموجبه تجاوز الأثقال غير المنتجة، شريطة حفاظ أطراف النزاع على حقهم في الاطلاع عليها ومناقشتها، كما أن التحكيم يمنح مجالًا لتقدير مكانة الأعراف المهنية[٨] لذا فإن التحكيم، وبتلك الصفات،

رسمياً بدلاً من البائع. تتم عادةً عند التسوية (تسليم السندات/الأموال) أو عند التسجيل النهائي في السجلات الرسمية أو دفاتر الشركة، مما ينهي التزامات البائع ، هدية جمول ، قانون الاسواق المالية ، رسالة ماجستير ، مصدر سابق ، ص ٥٣.

(١) هي مؤسسة مالية مرخصة (عادة بنك أو شركة وساطة) تتولى حماية أصول المستثمرين، مثل الأسهم، السندات، والنقد، وتسجيلها، وإدارة حركتها، وتسوية صفقات البيع والشراء. يعمل كوسيط آمن بين المستثمر وشركة الحفظ المركزي، ويقدم خدمات إضافية كتحصيل الأرباح، وإصدار التقارير، والامتثال القانوني ، منير ابراهيم هندي ، اساسيات الاستثمار و تحليل الاوراق المالية " الاسهم و السندات " منشاة المعارف ، الاسكندرية ٢٠٠٨. ص ٨٥.

(٢) هي مؤسسة مالية تعمل كوسيط بين البائع والمشتري في الأسواق المالية (البورصات) أو البنوك، وتتولى تسوية المعاملات وضمان الوفاء بالتزامات الطرفين. تهدف لتقليل المخاطر، والتحقق من صحة الصفقات، وإتمام تبادل الأموال والأوراق المالية بشكل آمن وسريع، غالباً عبر شبكات إلكترونية. منير ابراهيم هندي ، اساسيات الاستثمار و تحليل الاوراق المالية " الاسهم و السندات " مصدر سابق ٨٨.

(٣)الاعطال التشغيلية : هي الاشكالات الحاصلة في غرفة المقاصة او أي خلل أو توقف يمنع النظام من إتمام عمليات تسوية المعاملات المالية (مثل الشيكات أو الحوالات) بين البنوك أو المؤسسات المالية. منير ابراهيم هندي ، اساسيات الاستثمار و تحليل الاوراق المالية " الاسهم و السندات " مصدر سابق ٨٨.

(٤)المخاطر النظامية : هو خطر انهيار نظام مالي أو سوق بأكمله نتيجة لترابط المؤسسات، مما يسبب تأثير "الدومينو"، حيث يؤدي فشل مؤسسة واحدة أو صدمة اقتصادية إلى عواقب وخيمة على النظام بأكمله. لا يمكن تفادي هذه المخاطر بالتنويع، وتنشأ من عوامل مثل التضخم، أسعار الفائدة، والأزمات الجيوسياسية.هدية جمول ، قانون الاسواق المالية ، رسالة ماجستير مصدر سابق ص ٥١

(٥)علي شريف الزهرة، التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الالكترونية، أطروحة دكتوراه مصدر سابق ، ص ٦٣

(٦). محمد عبد الوهاب العداسين . التحكيم الالكتروني كوسيلة لتسوية منازعات التجارة الالكترونية دراسة مقارنة ، مصدر سابق ، ص

(٧) احمد شرف الدين جهات الاختصاص القضائي بمنازعات التجارة الالكترونية، مصدر سابق ، ص ٤٠.

(٨) **الأعراف المهنية** :هي طريقة تدقيق ممارسات التداول وادارة المحافظ و تؤثر بشكل مباشر في تحديد ما إذا كان التنفيذ "عادلاً أو

يصبح أكثر استيعابًا للطبيعة الفنية المركبة لنزاعات الأسواق المالية وصياغة حل قائم على فهم كامل للقانون وواقع السوق [١].

ثانياً: السرعة والكفاءة بوصفهما ضرورة لحماية الثقة واستقرار المعاملات:

من المعروف أن حركة الأسواق المالية متغيرة بشكل آني، وبالتالي يكون لعامل الزمن أهمية عالية واستثنائية في حسم الدعوى، بالإضافة إلى أن عامل السرعة أيضاً يعد جزءاً من محل الحماية، كون القيمة المالية متغيرة والأسعار مختلفة في عدة مجالات، فقد تكون حادة في غضون ساعات أو دقائق. إن المراكز الاستثمارية تقوم على الافتراض بهوامش أو التزامات بتسوية محددة الآجال، وبالتالي فإن أي تزعزع في العلاقة سواء بين المستثمر والوسيط أو مدير المحفظة أو الجهة القائمة على الحفظ والتنفيذ، أو صحة التقييم أو احتساب العمولات أو تصفية المراكز. فإذا نشب نزاع بسبب تنفيذ أمر أو صحة تقييم، أو احتساب عمولات أو تصفية مركز [٢]، سيؤدي إلى تراكم الخسائر أو فقدان فرص استثمارية أو زيادة في تكلفة التمويل، علاوة على تأثر ثقة الأطراف في سلامة تلك المعاملات، لذلك فإن تقليص زمن فصل تلك المنازعات يعد ضرورة ملحة لحماية استقرار تعاقدات الأسواق المالية، وأي تأخرٍ بحسم تلك المنازعات سيؤثر على علاقات الأطراف بالشركاء الآخرين والتزاماتهم تجاه الممولين أو العملاء أو الجهات الرقابية [٣]، لذا فإن التحكيم اكتسب أهمية خاصة لإمكانيته على إدارة النزاع بمفهوم "الاقتصاد الإجرائي" [٤]مع عدم إهمال الضمانات الجوهرية للدفاع، كون مرونة التحكيم تتيح منذ مراحله الأولى تعيين محاور الخصومة وإقصاء جميع المسائل الهامشية التي قد تؤخر حسم النزاع، وتكييف مساحة تبادل السندات بشكل يتناسب مع البيانات المالية دون الدخول في نقاط فرعية تشتت جهد المحكمين وتستهلك وقتهم وجهدهم، بالإضافة إلى زيادة التكاليف على عاتق طرفي النزاع، فبدلاً من انتظار اكتمال جميع مراحل النزاع الشكلية يمكن ترتيب إجراءات سريعة تعالج نقاطاً محددة ذات أثرٍ فوري في المراكز القانونية القائمة لأطراف النزاع بهدف استكمال بحث الموضوع في إطار زمني منضبط [٥].

إن أثر هذا التحكيم يزداد عندما يكون ذا طبيعة مؤسسية، كون قواعده غالباً ما توفر أدوات لإحكام إدارة هذا الملف من تنظيم إيداعات الأوليات إلكترونياً وضبط المهل وتوحيد قنوات التواصل وتوثيق ما يتم تقديمه وما يرد عليه بشكل يقلل من فرص التعطيل الإجرائي، إضافة إلى منحه عدداً من الأطر المؤسسية كإمكانية لجوء المحكمين إلى فرض تدابير تحفظية وقتية [٦]عندما يكون محل النزاع

مهنياً في ضوء ظروف السوق وقت الواقعة، وما إذا كانت الخسارة نتيجة مخاطرة سوقية مقبولة أم نتيجة إخلال واجب أو تقصير في الإفصاح أو سوء إدارة للتعليمات . د. احمد عبد الكريم سلامة . التحكيم في المعاملات المالية الداخلية والدولية دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٦ ص ٤٨

(١) د. احمد السيد البهي الشوبري، ابرام اتفاق التحكيم الالكتروني ، حولية كلية الدراسات الاسلامية و العربية للبنات ، بالإسكندرية العدد ٣٣ المجلد الرابع٢٠١٧ ، ص ٢٥٨.

(٢)طارق البحتي ، التجارة الالكترونية واليات تسوية النزاعات المرتبطة بها، مصدر سابق ، ص ٤٨.

(٣)محمد عبد الوهاب العداسين . التحكيم الالكتروني كوسيلة لتسوية منازعات التجارة الالكترونية دراسة مقارنة ، مصدر سابق ، ص ٨٣

(٤)الاقتصاد الإجرائي (أو القضائي) : هو مبدأ قانوني يهدف إلى إدارة الدعاوى القضائية بكفاءة عن طريق تقليل الوقت، والجهد، والنفقات غير الضرورية. يسعى لضمان الفصل السريع والعادل في النزاعات من خلال الحد من الشكليات المفرطة، وتركيز الدعوى على النقاط الجوهرية، وتجنب تعدد الإجراءات، مما يحقق عدالة ناجزة بأقل تكلفة . د. احمد عبد الكريم سلامة . التحكيم في المعاملات المالية الداخلية والدولية دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٦ ص ٤٨ .

(٥)إلياس ناصيف، العقود الدولية التحكيم الإلكتروني، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان – بيروت، ٢٠١٢، ص٤٥.

(٦)ان فرض التدابير الوقتية لا تحمي فقط المصالح الفردية فحسب بل انها تصل الى حد التقاطع مع مقتضيات سلامة التسوية وحماية الضمانات ومنع تفاقم المخاطر بين اطراف النزاع . . د. احمد

عرضة للضياع أو يحتاجون لحفظ وضع قائم يساهم في إصدار حكم صائب [١].

ثالثاً: التوازن بين السرية ومتطلبات الشفافية والامتثال التنظيمي

تعد منازعات الأسواق المالية ذات طابع مركب، إذ لا يمكن وصفها بأنها ذات إجراءات مألوفة في التحكيم، بل هي أداة لحماية السوق ووظائفه وحماية المراكز التنافسية لأطراف النزاع، لكون المعلومات التي تتداول داخل جلساتها غالباً ما يكون لها تأثير في قرارات الاستثمار أو شروط التمويل أو السمعة الائتمانية، والتي تكون على هيئة سجلات للأوامر والتنفيذ واستراتيجيات التحوط ونماذج التسعير وتقارير الملاءة والسيولة وبيانات العملاء. وفي كثير من الأحيان ترقى المعلومات المطروحة ضمن الجلسات إلى درجة عالية من الأهمية والجوهرية غير المعلنة، وأي كشف لها يمكن أن يسبب ضرراً كبيراً حتى لغير أطراف النزاع، أو أن تُستغل تلك المعلومات بشكل مضر، لذا يكون التحكيم الإلكتروني جذاباً للتقليل من عرض البيانات والمعلومات المرافق لعملية التقاضي الاعتيادية [٢]. إلا أن تلك الخصوصية لا يمكن اللجوء إليها في القطاع المالي بشكل مطلق، لكون الأسواق المالية لا تُدار ضمن منطلق العلاقات الخاصة فقط، بل بمنطق الحوكمة وحماية المستثمر واستقرار المعاملات المالية ونظامها [٣].

إن الإطار التنظيمي للتحكيم يفرض على أطراف النزاع في بعض الأحيان التزامات عدة كالإفصاح عن بيانات أو مستندات أو التعاون مع جهات رقابية معينة، أو الاحتفاظ بسجلات معينة وتقديمها للمحكمين في وقت لاحق، أو الإفصاح عن بعض الأحداث المهمة، أو تمكين بعض السلطات من إنفاذ قانون معين بغية مكافحة غسيل الأموال أو منع تمويل الإرهاب، أو وضع قيود لغرض حماية بيانات شخصية لأحد أطراف النزاع، أو فرض قيود على عملية نقل بعض البيانات خارج حدود إحدى الدول أو مشاركتها، بما يجعل إدارة السرية مرتبطة أيضاً بشرعية المعالجة وليس برغبة الأطراف فقط [٤] ، لذا يكون التحدي الحقيقي لا يتمثل في "حجب" تلك المعلومات بقدر أهميته في بناء معادلة تضمن تداول تلك المعلومات بالشكل الذي يسهل الفصل العادل للنزاع الحاصل، وعدم تداول البيانات غير الضرورية، والالتزام بالقواعد التنظيمية بالشكل الذي يضمن العمل بشكل شفاف أمام الجهات المختصة [٥].

برزت أهمية التحكيم الإلكتروني اليوم بوصفه إطاراً مرناً يسمح بتصميم هندسة إجرائية دقيقة لإدارة المعلومات. فبدلاً من العلنية العامة، يمكن تنظيم الوصول إلى البيانات على أساس الحاجة والوظيفة، أي إن المستندات الحساسة لن تكون متاحة بشكل عام، بل ضمن نطاق محدد، وفي إطار محدد، ويُضبط استعمالها لأغراض النزاع فقط، مع إمكان تنقيح البيانات الشخصية أو التجارية غير اللازمة، وإقامة ترتيباتٍ لحماية الأسرار التجارية عند تقديم الأدلة أو مناقشة الشهود والخبراء. كما يمكن مواءمة مقتضيات الامتثال عبر صياغة أوامر إجرائية تستوعب احتمال طلب الجهات الرقابية لبعض الوثائق، مع تحديد آلية الإخطار المتبادل وحدود الإفصاح بما يقلل المفاجآت ويمنع أن تتحول السرية إلى ذريعة لعرقلة الواجبات النظامية، أو أن

عبد الكريم سلامة . التحكيم في المعاملات المالية الداخلية والدولية دراسة مقارنة ، مصدر سابق ص ٥٢.

(١)احمد عوض هندي . حكم التحكيم الإلكتروني ، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية و الاقتصادية ، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية العدد ٢ ، ٢٠٠٩ ص ٨٢.

(٢)إلياس ناصيف، العقود الدولية التحكيم الإلكتروني، مرجع سابق، ص ٤١.

(٣)د. احمد السيد البهي الشوبري، ابرام اتفاق التحكيم الالكتروني ، مصدر سابق ص.٢٦٠.

(٤)امنة روابحي ، التحكيم الالكتروني في تسوية منازعات التجارة الالكترونية ، رسالة ماجستير، مصدر سابق ، ص ٥٩.

(٥)د. احمد السيد ،البهي الشوبري، ابرام اتفاق التحكيم الالكتروني، مصدر سابق ، ص

يتحول الامتثال إلى باب مفتوح لإفشاء غير متناسب .[١] وتتجلى حساسية هذا التوازن أيضاً في جانب السمعة والسوق، فمجرد وجود نزاع قد يُقرأ في الأسواق بوصفه مؤشراً على مخاطر تشغيلية أو حوكمة ضعيفة، وقد ينعكس على علاقات المؤسسة بممولين أو مستثمرين أو عملاء، لذا فإن اللجوء إلى التحكيم سيحد من هذا الأثر عبر تقليل التعرض الإعلامي، إلا أنه لا يلغي التزامات الإفصاح التي قد تترتب على شركة مدرجة أو مؤسسة مالية خاضعة لمتطلبات إعلان أحداث جوهرية. لذلك تصبح إدارة السرية مرتبطة بتحديد ما يجب الإفصاح عنه بدقة، وكيفية صياغته بحيث يحقق الشفافية المطلوبة دون كشف تفاصيل النزاع الحساسة، وهو توازن يمكن دعمه عبر توجيه هيئة التحكيم للإجراءات بما يحافظ على انتظام التداول المعلوماتي داخل الدعوى ويقلل الحاجة إلى إفصاحات واسعة [٢].

رابعاً: تعزيز حماية المستثمر وتسوية المنازعات ضمن بيئة مؤسسية متخصصة:

تبرز القيمة الإضافية للتحكيم في منازعات الأسواق المالية على نحو أوضح عندما تُمارس ضمن بيئة مؤسسية متخصصة، لأن الطابع المؤسسي لا يقتصر على توفير قواعد إجرائية جاهزة فقط، بل على خلق منظومة متكاملة لإدارة النزاع بشكل يتلاءم مع خصوصية السوق وتوقعات المشاركين فيه نتيجة التواصل الوثيق بين المؤسسات التحكيمية والأسواق المالية أو هيئات مهنية أو رقابية، التي غالباً ما تطورت بسبب تراكم خبرتها بأنماط النزاعات المتكررة [٣]، كمنازعات تنفيذ الأوامر، وإدارة المحافظ، والإفصاح، والعمولات، والتقييم، والتسويات، والنزاعات الناشئة عن ممارسات البيع الملائم أو تضارب المصالح. هذه الخبرة لا تظهر فقط في سرعة التعامل مع الملف، بل في القدرة على تأطير النزاع منذ البداية ضمن أسئلة قانونية وفنية محددة، وتوجيه الأطراف نحو تقديم ما يلزم من وثائق وبيانات بصورة معيارية تقلل اللبس وتحد من المناورات الإجرائية [٤].

إن التنظيم المؤسسي للعملية التحكيمية له أهمية خاصة في حماية المستثمر، كون المستثمر غير المحترف سيكون الحلقة الأضعف من ناحية المعرفة الفنية أو القدرة على تحمل كلفة التخاصم أو فهم تعقيدات تلك الإجراءات، وإن وجود مسار مؤسسي متخصص يساعد على تقليل هذه الفجوة عبر وضوح المتطلبات الشكلية والآجال وطرق التبليغ، وتوقع مستوى معياري من إدارة الدعوى يضمن الحد الأدنى من العدالة الإجرائية. كما أن اعتماد نماذج إجرائية مستقرة يقلل من عدم اليقين، ويسهم في جعل الوصول إلى العدالة الخاصة أكثر قابلية للتنبؤ وأقل رهناً بمهارات إجرائية معقدة. ويزداد ذلك أثراً حين تسمح القواعد المؤسسية بإجراءات مبسطة أو مسارات سريعة في الدعاوى ذات القيم الأقل أو المسائل المتكررة، بما يرفع جدوى اللجوء إلى التحكيم بالنسبة للمستثمر الذي قد يتردد في متابعة حقه إذا كانت كلفة المطالبة أعلى من العائد المتوقع.

نستنتج أنه لا تنحصر حماية المستثمر في صدور قرار لصالحه، بل في أن يكون القرار قابلاً للتنفيذ ومبنياً على تقييم متوازن للوقائع والالتزامات المهنية، والتحكيمُ المؤسسيُّ يساعد على ذلك عبر إدارة ملف الإثبات بكفاءة، وتحديد متطلبات تقديم سجلات التداول والاتصالات وتفويضات الاستثمار، وتنظيم الاستعانة بالخبرة الفنية عند الحاجة. كما أن وضوح القواعد الإجرائية يقلل من احتمالات الطعن على الحكم بسبب

(١)علي شريف الزهرة، التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الالكترونية، أطروحة دكتوراه مصدر سابق ، ص ٦٠

(٢)حسام الدين فتحي ناصف : التحكيم الالكتروني في منازعات التجارة الدولية دراسة مقارنة ، مصدر سابق ، ص ٦٨.

(٣)فارس علي عمر ، سجى عمر شعبان آل عمرو، جلسة التحكيم عن بعد واحترام المبادئ الاساسية للتحكيم ، مصدر سابق ، ص ٧٩.

(٤) فتحي والي ، قانون التحكيم في النظرية والتطبيق ، ط١ ، الناشر منشاة المعارف ، الاسكندرية ، ٢٠١٤، ص ٧٦.

عيوب شكلية أو إخلال بحق الدفاع، وهو ما يعزز الاستقرار ويقرب التحكيم من هدفه الوظيفي في إنهاء النزاع بصورة نهائية وفعالة [١].

٤.الخاتمة

تناول هذا البحث كيف استفاد الأطراف المتعاملون في الأسواق المالية من التطور التقني والمعلوماتي، ودمجه مع طرق تسوية نزاعاتهم الناشئة عن تعاملهم التجاري بعيداً عن النظم القضائية التقليدية بما ينسجم مع ديناميكية السوق الدولي، إذ تمكن أطراف النزاع بهذا النظام الإلكتروني من إدارة العملية التحكيمية عن طريق اختيار محكمين وخبراء، وإيداع وثائقهم ومستنداتهم بشكل سليم عبر منصات إلكترونية مؤمنة، إضافة إلى عقد جلسات التحكيم وإدارتها بشكل مؤمن سريع بتكاليف مخفضة متلائمة مع طبيعة تلك المنازعات المتسمة بتعقيدها وتعدد أطرافها وكثافة مستنداتها واختلاف مواطنهم القانونية، إلا أن هذه المكاسب لا تتحقق بشكل تلقائي ما لم تنشأ على أساس قانوني رصين مستند إلى ضمانات صحيحة تعالج تلك المخاطر التقنية، كون الأسواق المالية تُعدُّ حيزاً فعالاً تمتزج فيه حقوق المستثمرين الخاصة مع مصلحة السوق المالي العامة وسرعة التعامل ونزاهته.

تستند فاعلية التحكيم الإلكتروني بشكلٍ أساسي من جودة تصميم البروتوكولات الإجرائية، وبالتحديد النقطة المتعلقة بأمن المعلومات وحماية البيانات، والتحقق من هوية وسلامة التبليغات، وإدارة الدليل الرقمي، ومعايير العلانية أو السرية وفق مقتضيات كل نزاع، إضافة إلى أن هنالك تحدياً أبرز يظهر عند نقطة تقاطعه مع القضاء الوطني من ناحية تنفيذ الأحكام والطعن بها، وفي بعض الأحيان يختلف مقياس قبول الأدلة الرقمية أو الاعتراف بالتوقيعات والهوية الإلكترونية. لذلك تبرز الحاجة إلى إطار متكامل يوازن بين كفاءة التحكيم الإلكتروني ومتطلبات التنظيم المالي، ويحوّل التقنية من مصدر مخاطرة إلى عنصر ثقة. وبقدر ما يتحقق هذا التوازن عبر قواعد مؤسسية واضحة وتدابير أمنية ومعايير إجرائية منضبطة، يصبح التحكيم الإلكتروني أداة فعالة لتعزيز استقرار المعاملات المالية وحماية أطرافها.

الاستنتاجات

١. التحكيم الإلكتروني يرفع كفاءة الفصل في المنازعات المالية عبر تقليص الزمن والتكلفة، لكنه يزيد حساسية المخاطر السيبرانية والإجرائية.

٢ الدليل الرقمي في منازعات الأسواق المالية يفرض معياراً أعلى لسلسلة الحيازة والتوثيق والتحقق لضمان الحجية والموثوقية.

٣ السرية في التحكيم الإلكتروني تصطدم بمتطلبات الإفصاح والامتثال ، ما يجعل "التناسب معياراً حاكماً لتحديد نطاق الحماية .

٤. تفاوت قوانين المقر والتنفيذ في الاعتراف بالهوية والتوقيع والتبليغ الإلكتروني قد يهدد قابلية التنفيذ ما لم يُعالج تعاقدياً ومؤسسياً.

المقترحات

١ – اعتماد بروتوكول إلزامي لأمن المعلومات في التحكيم الإلكتروني يتضمن التشفير، وإدارة الصلاحيات، وخطط الاستجابة للحوادث، وتدقيقاً دورياً.

٢ –وضع قواعد تفصيلية لإدارة الأدلة الرقمية تشمل التحقق من المصدر، وسلسلة الحيازة، ومعايير قبول السجلات والمنصات والتوقيعات الإلكترونية.

٣– تطوير صيغ القياسية للأوامر السرية والتنقيح والإفصاح المقيد تتلاءم مع التزامات الإفصاح التنظيمي في الأسواق المالية..

٣– تشجيع مواءمة تشريعية / مؤسسية عبر إرشادات مشتركة بين مراكز التحكيم والجهات الرقابية لتقليل عدم اليقين في الاختصاص والتنفيذ عبر الحدود.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

١ – احمد شرف الدين جهات الاختصاص القضائي

(١)احمد عوض هندي . حكم التحكيم الإلكتروني ، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية و الاقتصادية , مصدر سابق ، ص ٨٥.

بمنازعات التجارة الالكترونية، دار النهضة العربية للطباعة القاهرة، ٢٠٠٣

٢- احمد عبد الكريم سلامة . التحكيم في المعاملات المالية الداخلية والدولية دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٦

٣- إلياس ناصيف، العقود الدولية التحكيم الإلكتروني، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان – بيروت، ٢٠١٢

٤- ايناس خلف محمد الخالدي ، التحكيم الالكتروني ، القاهرة ، مطبعة دار النهضة العربية ، ٢٠٠٩ .

٥- جمال محمود الكردي، القانون الواجب التطبيق في دعوى التحكيم دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣ .

٦- حسام الدين فتحي ناصف : التحكيم الالكتروني في منازعات التجارة الدولية دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠٠٥.

٧- حسين المؤمن . الوجيز في التحكيم شروطه واقسامه و إجراءاته- احكامه شرعا وقانونا ، مطبعة الفجر ، لبنان ،١٩٧٧ .

٨- خالد ممدوح ابراهيم ، التحكيم الالكتروني في عقود التجارة الدولة ، ابرام العقد الالكتروني ، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة ، مصر ،٢٠٠٨ .

٩- فتحي والي ، قانون التحكيم في النظرية والتطبيق ، ط١ ، الناشر منشاة المعارف ، الاسكندرية ، ٢٠١٤

١٠- محمد ابراهيم ابو الهجاء ، التحكيم الالكتروني ، الوسائل الالكترونية لفض المنازعات – الوساطة والتوفيق – التحكيم – المفاوضات المباشرة ، عمان ، ط١ ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،٢٠٠٩،

١١- محمد السعيد رشدي حجية وسائل الاتصال الحديثة في الإثبات، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٣.

١٢- محمد العيش الصالحين، الكتابة الرقمية طريقا للتعبير عن الإرادة ودليلاً للإثبات، ط ١ ، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.

١٣- مصطفى محمد الجمال، وعكاشة عبد العال التحكيم في العلاقات الخاصة والدولية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان،١٩٩٨

١٤- منير ابراهيم هندي ، اساسيات الاستثمار و تحليل الاوراق المالية " الاسهم والسندات " منشاة المعارف ، الاسكندرية ٢٠٠٨ .

١٥- نريمان عبد القادر ، اتفاق التحكيم في المواد المدنية و التجارية رقم ٢٧لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته مستقبل التحكيم الالكتروني واتفاقه ٢٠١٦، .ط٢، دار ٢ دار الجامعة الحديثة ، الاسكندرية .

الرسائل و الاطاريح

١- امنة روابحي ، التحكيم الالكتروني في تسوية منازعات التجارة الالكترونية ، رسالة ماجستير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستنغام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ،٢٠١٦-٢٠١٧ .

٢- حسين عبد المطلب الأسرج ، سوق الاوراق المالية في تنمية الادخار في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، مصر ، ٢٠٠٢ .

٣- محمد خالد الحضين، اتفاق التحكيم الالكتروني، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الحقوق ، قسم القانون الخاص . الاردن ،٢٠١١ .

٤- سامية عمر عبدة ، ، ترابط الاسواق المالية العالمية خلال الفترة القصيرة ،رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة منتوري قسنطينة ،

الجزائر ، ٢٠٠٥

٥- بلال عبد المطلب بديوي ،التحكيم الالكتروني كوسيلة لتسوية منازعات التجارة الالكترونية ، مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية ، جامعة عين شمس ، كلية الحقوق ، مصر ، مج٤٨، ع١ ،٢٠٠٦ .

٦- محمد عبد الوهاب العداسين . التحكيم الالكتروني كوسيلة لتسوية منازعات التجارة الالكترونية دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، جامعة ال البيت ، كلية الحقوق ، الاردن ،٢٠٠٩ ،

٧- بسمة فوغالي ، التحكيم الالكتروني في عقود التجارة الدولية ، اطروحة دكتوراه . جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، الجزائر ٢٠٢٢.

٨- علي شريف الزهرة، التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الالكترونية، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.٢٠١٥-٢٠١٤ .

٩- .حسن عبد المطلب الاسرج ، سوق الاوراق المالية في تنمية الادخار في مصر ، رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة الزقازيق ، مصر ٢٠٠٢ .

١٠-هدية جمول ، قانون الاسواق المالية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية و الادارية ، الجامعة الاسلامية ، بيروت ،٢٠١١

المجلات

١- اشرف وفا محمد ،القانون الواجب التطبيق على عقود الاستثمار الدولية في مجال التحكيم مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، ملحق خاص ،العدد ٤، الجزء الاول ٢٠١٩ .

٢- احمد عوض هندي . حكم التحكيم الإلكتروني ، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية و الاقتصادية ، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية العدد ٢ ، ٢٠٠٩

٣- فارس علي عمر ، سجى عمر شعبان آل عمرو، جلسة التحكيم عن بعد واحترام المبادئ الاساسية للتحكيم دراسة تحليلية مقارنة ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك ، كركوك ،٢٠١٨

٤- نور حمد الحجايا ،القانون الوجب التنفيذ على موضوع لتراع الخاضع للتحكيم ، المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية ، جامعة مؤتة ، الجزائر المجلد ٣ العدد٣

٥- احمد عبد الرحمن صالح النجار ، اتفاق التحكيم الالكتروني ، بحث مقدم الى المجلة المصرية للدراسات القانونية و الاقتصاد ، العدد ١٠ ، ٤ يناير ٢٠١٨.

٦- عبد القادر بريش ، معمر حمدي ، دور التحكيم الالكتروني في حل منازعات التجارة الالكترونية دراسة تحليلية مقارنة ، مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة جيلالي بو نعامة خميس ، الجزائر العدد ١ المجلد ١ لسنة ٢٠١٠

٧- طارق البختي ، التجارة الالكترونية واليات تسوية النزاعات المرتبطة بها ، مجلة الحقوق العدد٢١ ،دار نشر المعرفة ، المغرب، ٢٠١٩ .

٨- د. احمد السيد البهي الشوبري، ابرام اتفاق التحكيم الالكتروني ، حولية كلية الدراسات الاسلامية و العربية للبنات ، بالإسكندرية العدد ٣٣ المجلد الرابع٢٠١٧ ،

القوانين

١- قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل .

references

Books

1- Ahmed Sharaf El-Din, Judicial authorities in electronic commerce disputes, Arab Nahda Printing House, Cairo, 2003.
2- Ahmed Abdel KarimSalama. Arbitration in internal and international financial transactions, a comparative study, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2006
3- Elias Nassif, International Contracts and Electronic

trade contracts, concluding an electronic contract, a comparative study, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Cairo, Egypt, 2008.

12- FathiWaly, Arbitration Law in Theory and Practice, 1st edition, publisher Manshaat Al-Maaref, Alexandria, 2014 .

13- Muhammad Ibrahim Abu Al-Haja, electronic arbitration, electronic means of resolving disputes - mediation and conciliation - arbitration - direct negotiations, Amman, 1st edition, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2009.

14- Mounir Ibrahim Hindi, Basics of Investment and Securities Analysis, "Stocks and Bonds," Ma'arif Foundation, Alexandria 2008.

15- Nariman Abdel Qader, Arbitration Agreement in Civil and Commercial Matters No. 27 of 1994 and its amendments, The Future of Electronic Arbitration and its Agreement 2016, 2nd ed., Dar 2, Modern University House, Alexandria.

Messages and theses

1- AmnaRawabhi, Electronic Arbitration in Settlement of Electronic Commerce Disputes, Master's Thesis, Abdelhamid Ben Badis University, Mostangham, Faculty of Law and Political Science, Algeria, 2016-2017.

2- Hussein Abdel Muttalib Al-Asraj, The Stock Market in the Development of Savings in Egypt, Master's Thesis, Faculty Arbitration, 1st edition, Al-Halabi Legal Publications, Lebanon - Beirut, 2012.

4- EnasKhalaf Muhammad Al-Khalidi, Electronic Arbitration, Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiya Press, 2009.

5- Jamal Mahmoud Al-Kurdi, The Applicable Law in Arbitration Cases, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2003.

6- Hossam El-Din FathiNassef: Electronic arbitration in international trade disputes, a comparative study, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2005.

7- Hussein Al-Momen. Al-Wajeez fi Arbitration: Its Conditions, Sections, and Procedures - Its Legal and Legal Provisions, Al-Fajr Press, Lebanon, 1977.

8- -٨KhaledMamdouh Ibrahim, electronic arbitration in state trade contracts, concluding an electronic contract, a comparative study, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Cairo, Egypt, 2008.

9- FathiWaly, Arbitration Law in Theory and Practice, 1st edition, publisher Manshaat Al-Maaref, Alexandria, 2014 .

10- Muhammad Ibrahim Abu Al-Haja, electronic arbitration, electronic means of resolving disputes - mediation and conciliation - arbitration - direct negotiations, Amman, 1st edition, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2009.

11- KhaledMamdouh Ibrahim, electronic arbitration in state

Algeria. 2014-2015.

9- Hassan Abdel Muttalib Al-Asraj, The Stock Market in the Development of Savings in Egypt, Master's thesis, Faculty of Commerce, Zagazig University, Egypt 2002.

10- HadiyaJammoul, Financial Markets Law, Master's Thesis, Faculty of Law, Political and Administrative Sciences, Islamic University, Beirut, 2011

Magazines

1- Ashraf Wafa Muhammad, The Law Applicable to International Investment Contracts in the Field of Arbitration, Journal of the Kuwait International College of Law, Special Supplement, Issue 4, Part One 2019.

2- Ahmed Awad Hindi. Electronic Arbitration Ruling, Faculty of Law Journal for Legal and Economic Research, Faculty of Law, Alexandria University, Issue 2, 2009

3- Fares Ali Omar, Saja Omar Shaaban Al Amr, remote arbitration session and respect for the basic principles of arbitration, a comparative analytical study, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Kirkuk University, Kirkuk, 2018

4- NourHamad Al-Hajjaya, The law that must be enforced on the subject of a dispute subject to arbitration, The Jordanian Journal of Law and Political Science, Mu'tah University, Algeria, Volume 3, Issue 3

5- Ahmed Abdel RahmanSaleh Al-of Commerce, Zagazig University, Egypt, 2002.

3- Muhammad Khaled Al-Hudayn, Electronic Arbitration Agreement, Master's Thesis, Middle East University, Faculty of Law, Department of Private Law. Jordan, 2011.

4- AmnaRawabhi, Electronic Arbitration in Settlement of Electronic Commerce Disputes, Master's Thesis, Abdelhamid Ben Badis University, Mostangham, Faculty of Law and Political Science, Algeria, 2016-2017.

5- Hussein Abdel Muttalib Al-Asraj, The Stock Market in the Development of Savings in Egypt, Master's Thesis, Faculty of Commerce, Zagazig University, Egypt, 2002.

6- Muhammad Khaled Al-Hudayn, Electronic Arbitration Agreement, Master's Thesis, Middle East University, Faculty of Law, Department of Private Law. Jordan, 2011.

7- BasmaFoghali, electronic arbitration in international trade contracts, doctoral thesis. University of Batna, Faculty of Law and Political Sciences, Algeria 2022.

8- Ali Sharif Al-Zahra, electronic arbitration in electronic commerce disputes, doctoral thesis, specializing in international economic relations law, Faculty of Law and Political Science, Abdelhamid Ben Badis University, Mostaganem,

Najjar, Electronic Arbitration Agreement, research submitted to the Egyptian Journal of Legal Studies and Economics, Issue 10, January 4, 2018.

6- Abdel QaderBreish, Muammar Hamdi, the role of electronic arbitration in resolving e-commerce disputes, a comparative analytical study, New Economy Journal, DjilaliBouNaamaKhamis University, Algeria, Issue 1, Volume 1, 2010

7- Tariq Al-Bakhti, Electronic Commerce and Related Dispute Resolution Mechanisms, Law Journal, Issue 21, Knowledge Publishing House, Morocco, 2019 .

8- Dr. Ahmed Al-Sayed Al-Bahi Al-Shoubri, Concluding an Electronic Arbitration Agreement, Yearbook of the College of Islamic and Arab Studies for Girls, Alexandria, Issue 33, Volume Four, 2017,

Laws

1- Civil Procedure Law No. 83 of 1969, as amended.